

أجواء انتخابية باردة في الكويت بسبب كورونا وقلة الرهان على التغيير

قوى تقليدية متنافسة تعرف دائما كيف تنال حصتها من السلطة



لا يعبرهم التفاتة

«مشاركة المرأة الكويتية ما زالت ضئيلة وكانها لم تشارك في العملية السياسية، فنجد خلال الدورة الواحدة امرأة عضوا أو اثنتين، وهو عدد قليل جدا نسبة إلى عدد الناخبين في الدوائر الانتخابية».

وأكد البصمان أن الديمقراطية تعد ناقصة ما لم توجد أحزاب سياسية، فوجود الأحزاب يسهل من مهمة الرقابة والمحاسبة على أساس البرنامج الانتخابي الذي قدمته تلك الأحزاب، ومن المستحيل أن نحاسب شخصا من بين خمسين عضوا، لكن يمكن محاسبة الأحزاب بسهولة».

وتعاقب على الكويت عدد من النظم الانتخابية المختلفة، لكن النظام الحالي الذي جرى إقراره بمرسوم أميري في عام 2012 يتيح لكل ناخب اختيار مرشح واحد من بين المتنافسين في دائرته. وأثار نظام الصوت الواحد جدلا كبيرا في الأوساط الكويتية، خاصة بين المعارضة، التي اعتبرت هذا التعديل تدخل من السلطة التنفيذية في العملية الانتخابية، لتتخذ على إثر ذلك قرارا بمقاطعة الانتخابات قبل أن تعود بعض القوى السياسية المقاطعة وتشارك في الانتخابات التي أجريت في عام 2016.



فهد البصمان
عملية شراء الأصوات صارت واقعا لا يمكن إنكاره

وعن تواصل المرشحين مع الناخبين في ظل جائحة كورونا، قال المرشح عن الدائرة الرابعة أنور الكندري «إن فايروس كورونا حال بين المرشح وأبناء دائرته، حيث كانت الندوات الجماهيرية المباشرة من أهم الوسائل للتواصل مع الناخبين، ولها تأثير كبير في اختيار من يمثل أبناء الدائرة».

وأضاف الكندري أن «الديوانية الكويتية تعتبر من أهم وسائل التواصل بين الكويتيين، لكنها محظورة بأمر السلطات الصحية بسبب الوباء، ولذلك أصبح المرشح مجبرا على استخدام منصات التواصل الاجتماعي للوصول إلى الناخبين وعرض برنامجه الانتخابي».

وأوضح أن برنامجه الانتخابي يركز على الإصلاح الاقتصادي الذي بات ضروريا في ظل انخفاض أسعار النفط، مشيرا إلى ضرورة الاهتمام بالصناعة كبديل لتعويض العجز في الميزانية.

وتشدد الكندري على أهمية تخفيف متابع الفساد للمضي قدما في الإصلاحات المطلوبة للنهوض بالدولة تحت القيادة الجديدة لأمير البلاد الشيخ نواف، وولي عهده الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح.

خلال عدة مرشحين، ممثلة في جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين، وبعض الجماعات الشيعية.

وقال المحلل السياسي مرشح مجلس الأمة الأسبق عبدالله الكندري إن هناك مخاوف من عدم حضور عدد كبير من الناخبين خشية الإصابة بفايروس كورونا، الأمر الذي سينعكس على مخرجات العملية الانتخابية وتشكيل البرلمان.

وفي ظل حقيقة أن البرلمان القادم سيكون الأول تحت حكم الأمير الجديد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، أشار الكندري إلى الآمال المعقودة على العهد الجديد في محاربة الفساد وحل مشكلة عجز الموازنة في خضم الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم، بسبب الوباء، وتراجع أسعار النفط الأمر الذي يوجب على البرلمان المقبل إيجاد تشريعات وحلول متوازنة لا تمس جيب المواطن، والتي من شأنها أن تسهم في حل المشكلة الاقتصادية.

وعبر المحامي الكويتي فهد البصمان عن اعتقاده بأن الانتخابات البرلمانية المقبلة ستكون ساخنة، وذلك لكثرة عدد المرشحين. وقال إن الشروط الواجب توافرها في عضو البرلمان هي أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقا للقانون، وأن يكون اسمه مدرجا في جداول الانتخاب، ألا يقل عمره عن ثلاثين عاما، وأن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها، ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، كما يحرم من الانتخابات كل من يدان بحكم نهائي في جريمة المساس بالسلطات الإلهية أو الأنبياء أو الذات الأميرية.

وأكد البصمان الدور الرئيسي للبرلمان في إصدار القرارات السياسية، حيث يعد المجلس انعكاسا لدور الشارع الكويتي «ولكن لا يمكن وصف البرلمان بأنه مطلق الصلاحيات، حيث إن النائب يستطيع استجواب وزير من الوزراء لكنه لا يمكنه طرح الثقة فيه إلا بأغلبية، وهو ما يعني ضرورة وجود توافق لدى باقي الأعضاء».

وأوضح أن الدستور وضع مرجعا في ظل وجود أي خلاف دستوري، وهو الاحتكام لأمير البلاد في هذا الخلاف، ولذلك يطلق على الأمير اسم «والد الجميع» لأنه «أبو السلطات بدولة الكويت».

وقال البصمان إن عملية شراء الأصوات قد صارت واقعا لا يمكن إنكاره «قد يتشابه مع سائر الجرائم المنصوص عليها في قانون الانتخابات، فيعض الأعضاء السابقين قد اشتبهوا بشراء الأصوات ووصلوا إلى عضوية مجلس الأمة، ويجب أن تتصدى الدولة لتلك المخزقات». وأوضح البصمان أن

ستكون الكويت آخر الأسبوع الجاري على موعد مع انتخابات برلمانية هي الأولى في عهد أمير البلاد الجديد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح. وإذ تدور الحملة الانتخابية في أجواء استثنائية متأثرة بأوضاع الأزمة المالية وجائحة كورونا، فإن التوقعات بأن تنتج صناديق الاقتراع برلمانا مختلفا عن سابقه تبقى ضئيلة، فالقوى التقليدية المتنافسة هي ذاتها، وهي تعرف كيف تحصل على نصيبها من المقاعد اللازمة للحفاظ على حصتها من السلطة والنفوذ.

● **الكويت** - تستعد الانتخابات البرلمانية الكويتية المرتقبة نهاية الأسبوع الجاري أهمية خاصة من الظرف الذي تجري فيه، حيث ستكون أول انتخابات في عهد أمير البلاد الجديد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وولي عهده الشيخ مشعل الأحمد، كما أنها تأتي في ظرف اقتصادي ومالي صعب لم تشهد البلاد مثيلا له منذ سنوات طويلة، حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام 2020 بنحو 14.23 في المئة، فيما توفي 1423 شخصا، هذا بالإضافة إلى التأثيرات الجانبية للجائحة على الأنشطة الاقتصادية والأوضاع المالية للدولة.

ويبلغ عدد المواطنين بين سكان دولة الكويت البالغ عددهم قرابة 4.5 مليون نسمة، حوالي مليون و432 ألف فرد وعدد المواطنين الذكور الذين يحق لهم التصويت 273 ألفا و940 ناخبا، في حين يصل عدد الإناث إلى 293 ألفا و754، حسب إحصائية وزارة الداخلية الكويتية. ويعطي القانون حق الانتخاب لكل مواطن كويتي بلغ من العمر 21 عاما وعليها نخب سياسية من منطلق أن الوضع الحالي يتضمن دروسا لا بد من الاستفادة منها لتلافي الأخطاء التي أذت إليه، وعدم تكرارها.

ويظل من أهم العوامل لتحقيق ذلك ضمان حد أدنى من التوافق والتناغم بين السلطتين التشريعية ومثلة بالبرلمان، والتنفيذية ممثلة بالحكومة، وهو أمر مثل الاقتدار إليه في دورات برلمانية سابقة إحدى أبرز نقاط ضعف السياسة الداخلية في الكويت، حيث مثل عاملا معطلا لإنجاز القوانين وإقرار المشاريع وتنفيذ الإصلاحات.

ولا يتوقع متابعون للشان الكويتي أن يتخلص البرلمان القادم من أدواء البرلمانات التي سبقته وأن يكف عن كونه منصة لتقاسم النفوذ بين مراكز قوى معينة تعرف دائما كيف توصل مرشحها بطريقة أو بأخرى إلى سدة. وعلى غير المعتاد تدور الحملة الانتخابية في الكويت في أجواء متأثرة بجائحة كورونا، حيث يتم التواصل الآن عبر منصات التواصل الاجتماعي، مثل تويتر وإنستغرام.

ويلعب تويتر الدور الأكبر في دعاية المرشحين لخوض السباق البرلماني، حيث يقوم المرشح بتسجيل برامجه الانتخابية في مقطع فيديو لا يتجاوز دقيقة واحدة لإيصال رسالته إلى الناخبين وذلك عوضا عن الندوات

سلطنة عُمان تخفف الإغلاق لتمنح متنفسا لاقتصادها

مع ضرورة التزام ممارسي تلك الأنشطة بالضوابط الوقائية اللازمة. وقال البيان كوروننا وذلك اعتبارا من السداس من تفاصيل تلك الأنشطة».

وأرجعت اللجنة تخفيف الإجراءات إلى انخفاض الملموس في أعداد المصابين والمتوفين بكورونا في السلطنة، إضافة إلى انخفاض أعداد الإصابات التي تحتاج إلى عناية مركزة.

وأكدت اللجنة الحكومية على «أن التوجه العام في التعامل مع تأثيرات الجائحة يوازن بين الانفتاح المدرس لمختلف الأنشطة في إطار عملية التعافي في مختلف المجالات».

وقالت «هذا يكفل استمرار أداء الدولة لواجباتها واستمرار عمل القطاع الخاص من جانب، والمتطلبات الاحترازية اللازمة لوقاية جميع أفراد المجتمع من الإصابة بهذا المرض من جانب آخر».

وحسب بيانات حكومية، بلغ عدد الإصابات بالفايروس حتى الآن 699 إصابة في السلطنة 123 ألفا و699 إصابة يخضع منها نحو 7060 حالة للعلاج، فيما توفي 1423 شخصا، هذا بالإضافة إلى التأثيرات الجانبية للجائحة على الأنشطة الاقتصادية والأوضاع المالية للدولة.

وبالإضافة إلى اللجوء إلى التداين لسد العجز تمتلك السلطنة خيار طلب مساعدات من بعض جيرانها الذين يتمتعون بأوضاع مالية جيدة رغم الجائحة مثل قطر التي أعلن آخر أكتوبر الماضي عن تقديمها دعما مباشرا لعمان بقيمة مليار دولار.

مسقط - أعلنت سلطنة عُمان الإثنين، تخفيف القيود التي كانت قد اتخذتها ضمن جهودها لإحتواء تفشي فايروس كورونا وذلك اعتبارا من السداس من ديسمبر الجاري، وفق بيان للجنة العليا المكلفة بالتعامل مع الجائحة.

ويهدف التخفيف، بحسب مصادر خليجية، إلى منح متنفس لاقتصاد البلاد المتضرر بشدة من تراجع أسعار النفط وأيضا من تبعات جائحة كورونا، الأمر الذي تسبب في أزمة مالية اضطرت الحكومة معها إلى التداين لسد العجز. وبحسب بيان اللجنة، فقد تقرر إنهاء العمل بقرار تقليص عدد الموظفين الذين يُطلب منهم الحضور إلى مقرات العمل في وحدات الجهاز الإداري للدولة اعتبارا من الأسبوع المقبل.

السماح بإصدار التأشيرات السياحية شريطة أن يكون قدوم السياح في إطار أفواج منظمة من قبل الفنادق والشركات

وتضمنت القرارات أيضا السماح بإصدار التأشيرات السياحية لدخول السلطنة، شريطة أن يكون قدوم السياح في إطار أفواج سياحية منظمة من قبل الفنادق والشركات السياحية. وقررت اللجنة كذلك إعادة فتح حزمة جديدة من الأنشطة التجارية والصناعية،

القوات العراقية تطلق عملية «الترويض» النهائية للناصرية

بغداد - أعلنت وزارة الدفاع العراقية الإثنين، نشر قوات من الجيش والشرطة في الناصرية مركز محافظة ذي قار بجنوب البلاد، لإعادة الهدوء إلى المدينة عقب أعمال عنف دامية.

وتطمح حكومة الكاظمي بإطلاق عملية أمنية كبيرة في الناصرية لإخماد أحد آخر جيوب الاحتجاجات العارمة التي كانت قد انطلقت في العراق قبل أكثر من عام ضمن ما عرف بانتفاضة أكتوبر التي قادها بالأساس شبان غاضبون من سوء الأوضاع المعيشية وتفشي الفقر والبطالة، منذ بداية الفساد النظام وأبرز رموزه منذ أكثر من سبعة عشر عاما.

وتراجعت حدة الاحتجاجات في أغلب المدن العراقية بما في ذلك العاصمة بغداد حيث نجحت القوات الأمنية في إزالة خيم العصامين وإخلاء الساحات العامة وإعادة فتح الطرقات، لكن معتمدين في ساحة الحويبي بالناصرية تمسكوا بمواقفهم وأصروا على مواصلة احتجاجاتهم نظرا لعدم تلبية مطالبهم.

وعادت الأوضاع لتسلسل على الناصرية عندما هاجم أنصار الزعيم الشيعي مقتدى الصدر الجمعة المحتجين في وسط المدينة بالأسلحة النارية والهرات ما أسفر عن قتل سبعة أشخاص وإصابة نحو ثمانين آخرين.

وقالت خلية الإعلام الأمني التابعة للداخلية العراقية في بيان إن قوات من الجيش «بدأت بتنفيذ خطة انتشار أمني بالناصرية بعد وصول تعزيزات من اللواء السابع والثلاثين، ولواء المهتمات الخاصة من الشرطة الاتحادية».



حريق يخمد وآخر يشب